ليبيا: يجب وضع حد للاشتباكات المسلحة في طرابلس ومحاسبة المسؤولين عنها

تدين اللجنة الدولية للحقوقيين التصعيد الاخير للأعمال العدائية بين الجماعات المسلّحة في العاصمة الليبية طرابلس، ولجوء بعض الأطراف إلى استخدام القوة المفرطة أو غير الضرورية ضدّ المتظاهرين السلميين. وتدعو اللجنة الدولية للحقوقيين أيضاً إلى فتح تحقيقات مستقلة وحيادية بشأن هذه الأحداث، بهدف ضمان محاسبة جميع المسؤولين عن التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي قد ترقى إلى مستوى الجرائم بموجب القانون الدولي، وضمان توفير الحماية الكاملة للمدنيين.

في 12 أيار/مايو 2025، شنّت الميليشيات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية – وهي الحكومة المعترف بها دوليًا ومقرّها طرابلس – عمليةً عسكريةً استهدفت جهاز دعم الاستقرار، وهو تشكيل مسلّح(مليشيا) يخضع فعليًا لسيطرة المجلس الرئاسي. وأسفرت العملية عن مقتل عبد الغني الككلي، المعروف بلقب "غنيوة"، رئيس جهاز دعم الاستقرار، واندلاع اشتباكات مسلّحة بين عناصر تابعة لحكومة الوحدة الوطنية وقوات الجهاز. وقد اعتبر رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، العملية إنجازًا مهمًا في سبيل تعزيز سلطة الدولة وبسط سيادتها على العاصمة.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين: "لا يمكن ترسيخ سلطة الدولة إلا من خلال فرض سيادة القانون وإخضاع الجماعات المسلّحة بالكامل لسلطة مدنية شرعية ومشكّلة وفقاً للقانون، وضمان محاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. إنّ موجة العنف الأخيرة تؤكّد مجدداً كيف تسهم ثقافة الإفلات من العقاب في تأجيج حالة عدم الاستقرار في ليبيا."

وفي 12 و13 أيار/مايو 2025، اتخذت حكومة الوحدة الوطنية سلسلةً من القرارات شملت: (1) القبول باختصاص المحكمة الجنائية الدولية في النظر في الجرائم المزعوم ارتكابها في ليبيا في الفترة الممتدة بين العام 2011 وحتى نهاية العام 2027، استنادًا إلى النظام الأساسي للمحكمة؛ (2) حلّ جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وجهاز الأمن القضائي؛ (3) تعيين رئيس جديد لجهاز الأمن الداخلي في طرابلس؛ و (4) إنشاء لجنة حكومية جديدة مكلفة بتفتيش مراكز الاحتجاز لضمان المعاملة الإنسانية للمحتجزين، والتأكد من امتثال هذه المراكز للأحكام القضائية الصادرة بشأن إطلاق سراحهم.

وإذ ترحّب اللجنة الدولية للحقوقيين بقبول السلطات الليبية باختصاص المحكمة الجنائية الدولية، فإنّها تؤكد على ضرورة أن تبادر هذه السلطات إلى التعاون الكامل والنشط مع المحكمة، بما في ذلك تنفيذ أوامر القبض الصادرة عنها. ويتطلّب ذلك، على وجه الخصوص، اعتقال وتسليم جميع المشتبه بهم المطلوبين، ومن بينهم أسامة المصري نجيم، رئيس جهاز الأمن القضائي الذي تمّ حلّه مؤخرًا، والذي يُعتقد أنّه كان مسؤولًا عن مرافق السجون في طرابلس، والذي أصدرت المحكمة بحقه أمر قبض بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

في 14 أيار/مايو 2025، تجمع المتظاهرون السلميون في عدد من المواقع داخل العاصمة طرابلس، بما في ذلك أمام مكتب رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، مطالبين بتنحّيه عن منصبه، وتشكيل حكومة موحدة، ووقف الاقتتال الدائر في المدينة. وردّت الميليشيات التابعة لرئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية والأمن العام بقيادة وزير

الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية عماد الطرابلسي بإطلاق النار العشوائي على المتظاهرين في ميدان الشهداء، في محاولة لتفريق الحشود على ما يبدو مما أسفر عن إصابة شخص واحد على الأقل. ورغم ذلك، استؤنفت الاحتجاجات في اليوم التالي.

وتُذكّر اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات الليبية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، حتى في سياق النزاع المسلّح، وتدعوها إلى احترام وحماية الحق في حرية التعبير والتجمّع السلمي. بما في ذلك الامتناع التام عن استخدام القوة المفرطة أو غير الضرورية ضد المتظاهرين السلميين.

للتواصل

سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: +41 22 979 3800 ؛ البريد الإلكتروني: said.benarbia@icj.org
نور الحاج، مسؤولة التواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد الإلكتروني: nour.alhajj@icj.org